**الموارد الطبيعية وعلاقتها بقوة الدولة**

**م.م حسين عبد المجيد حميد**

**جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية / قسم الجغرافية**

من الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلّت أو كثرت من كميتها أو نوعيتها ، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة ، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية عظيمة الأهمية ، كما أننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلاّ النذر اليسير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي (مستقبل الدولة) بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها ، لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونؤكد هنا ايضا إن قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط ، وإنما الذي يحدد ذلك القوة الفعلية للقدرة البشرية المتمثلة في التقدم العلمي والفتي لاستثمار هذه الموارد .

ولا بدّ لنا من توضيح كلمة موارد طبيعية ، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة ، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم إستراتيجيتها، والموارد إما تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة والهيبة أو يمكن قيامها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية .

ويصنف الأستاذ جونز ((Jones الموارد إلى خمسة أصناف وكما يلي :

1. موارد متاحة فوراً وذات أثر فعّال في قوة الدولة مثل الحديد الصلب والأسمدة .

2. موارد يمكن توفرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة بكل طاقاتها .

3. موارد يمكن الحصول عليها بعد التغيير والتحوير.

4. موارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها كالثروات المعدنية المعروف وجودها.

5. الموارد النظرية المحتمل وجودها ضمن إطار الدولة الجغرافي.

ومهما كان هذا التصنيف فإن التعريف العام للموارد الطبيعية هي (الهبات الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى رقعة جغرافية وليس للإنسان دخل في وجودها فيه)وأنه من الممكن أن تتحول هذه الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات اقتصادية للدولة بواسطة الجهد البشري عندما تزيد الدولة استغلال واستثمار تلك الموارد لمنفعة مواطنيها ولمسيرتها في بناء القوة.

ولذلك نجد أن (أريك زمرمان) في كتابه (World and Resources and Ind) يعرّف الموارد بأنها (الوظيفة العملية التي يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية أو لإشباع حاجة معينة) .

كما تعرّف الموارد كذلك بأنها (كل شيء يملكه الشعب أو يستطيع الحصول عليه أو إنتاجه لتعزيز مركزه وقوته أو إنها أي شيء تملكه الدولة أو تستطيع الحصول عليه لتعزيز مكانتها الدولية) .

وبناءً على ما جاء في هذه التعريفات من آراء حول ماهيّة الموارد وأهميتها فإننا نجد المقومات الاقتصادية للكيانات السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية وكمية الموارد الطبيعية وواسطة الحصول عليها وكيفية استثمارها والمحافظة عليها وديمومتها وصيانتها وتطويرها وأنها ذات علاقة وثيقة في هذا المجال بمسيرة تطور الدولة وبناء قوتها الذاتية ، وأنه لا بدّ لنا من الكلام عن أنواع هذه الموارد الموجودة في دول العالم وأدوارها سلباً أو إيجاباً كمقومات اقتصادية تلعب هذا الدور أو ذاك في حياة ومسيرة دول العالم وشعوبها واستقلاليتها وقوتها .

من خلال ما تقدم يمكننا ان نؤكد على ان الموارد الطبيعية التي غالباً ما تكون اساساً للقوة الاقتصادية دائماً ما تكون أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية ، وان استقلال الدولة وأمنها وثرواتها ذات ارتباط مادي وثيق بتقدمها ، وأن كل دولة لكي تحقق أهدافها الكبرى ينبغي عليها أن تكافح في سبيل احتواء جميع الموارد القومية الأساسية داخل حدودها .